

يسار جديد للغد

الواقع العالمي يفرض على الفكر السياسي البحث عن بدائل، فكل فكر سابق تجاوزته تطور النظام الرأسمالي المعمم، ولم تعد أية نظرية سابقة وحدها كافية. فلا توجد نظرية كاملة تقود يسار أي مجتمع ولا يمكن إلا أن تكون ذات خصوصية متعلقة بطبيعته وتنوعه مشكلاته ومنها يتم تحديد لما هو ممكن في كل مرحلة وتطويره.

فمنذ نشأتها وكلمة يسار مبهمه وتزايد غموضها مع الزمن بتبني حركات سياسية متنافرة للكلمة دون أن يكون للمفهوم محتوى واحد محدد. ولتحديد المفهوم المراد التعرض له سنجد تعريفات كثيرة. فمثلا، يعتبر مطلب "المساواة"، بحسب الفيلسوف الإيطالي "روبرتو بوبيو"، نقطة محورية لتمييز اليسار عن غيره من التيارات السياسية. وترى سيمون دي بوفوار أن اليسار هو "رفض نظام اجتماعي بعينه والأفكار التي يتسكك هذا النظام ببقائها". ويذهب "ديونيسيوس ماسكولو" إلى أن اليسار هو "رفض كلي وجزئي لما هو قائم". ولو أخذنا على سبيل المثال الأحزاب الكبرى في اليسار الفرنسي (الحزب الاشتراكي والشيوعي)

فالممارسة كما يقول "كورنوليوس كاستروبياديس" في كتابه "المؤسسة التغيلية للمجتمع" هي فعل واع إلا أنه ليس بتطبيقي حرجي لمعرفة مسبقة تامة ولكن دائما جزئية ومرحلية وذلك لأنه لا يمكن العثور على نظرية نهائية لا عن الإنسان ولا عن التاريخ. ولأن الممارسة تعد بمعارف جديدة فهي الفعل السياسي يتم تحديد برنامج العمل بداية من الهدف المقصود وما يتم إنجازه بسهولة أو بصعوبة يحدد الخطوات التالية والتغيير المحتمل في البرنامج نفسه عندما يلزم.

والأدبيات المتعلقة بمستقبل اليسار العالمي لا حصر لها. نتوقف عند بعض الأفكار فحسب لضيق المساحة.



سيمون دي بوفوار

من محتواها. يضاف أن تطبيق المفهومين خلفه تاريخ ثقيل من المآسي سيتحمل من يتبناها عبء الدفاع عن تاريخ لا يخصه وله علاقة بمجتمعات أخرى إلا أنه كان منضوياً في مسكره.

الكلمات ليست بأصنام ولذا فالتجديد هو المخرج والأكثر حظاً في الالتقاء مع مطالب موجودة في الواقع يلزم الإحاطة بها. فلم يسعياً ابتداءً فكر نقدي جديد، سلاح نقدي لا يبدأ من الصفر فالأدبيات على الصعيد العالمي تسهم منذ عشرات السنين في تشكيل مثل هذا الفكر وما هو مطلوب هو الاطلاع عليها والمساهمة في إثرائها بداية من واقع المجتمع، بدلاً من محاولة تطبيق فكر جاهز عليه. فهذا الفكر يحمل قدراً هائلاً من التنوع ولا يمكن أن يتمتع بمومية كما لو كان قانون فيزياء. فتبني فكر جاهز صنع في زمن آخر ولواقع مختلف يبعث على الفرقة أكثر مما يؤدي إلى الالتفاف حوله.

فبعد تحديد مشروع لمجتمع منشود لا بد أولاً تحديد غير المقبول بشكل عيني في المجتمع الراهن وهذا في ذاته خطوة أولى في تكوين هذا الفكر. ويتلو تلك الخطوة أخرى لتقديم الصورة للمجتمع "المثال" بداية مما يريده المواطنون أنفسهم كشكل اجتماعي واقتصادي وسياسي

كمقدمة نظراً لأنه وصل لفترات طويلة إلى الحكم والهيمنة على السلطات التنفيذية والبرلمانية والتشريعية منذ ١٩٨١ نرى أنه تراجع تراجعاً تاماً عن جوهر تلك الفكرة.

فالتحولات بالحزب الشيوعي منذ الستينيات تمثلت في نفضه للتوجه الستاليني ثم تخليه عن فكرة دكتاتورية البلوكتاريا عام ١٩٧٦، ثم لم تمد الماركسية اللينينية هي المرجعية عام ١٩٧٩، وفي عام ١٩٩٤ تغلى عن الديمقراطية المركزية للحزب. كل تلك التحولات أفرغت الحزب من ثورته القديمة. والحزب الاشتراكي في أوائل القرن العشرين كان يتبنى الثورة كهدف للوصول للمجتمع الاشتراكي والشيوعي، ويتكلم عن البلوكتاريا كطريقة ثورية. ومنذ أوائل الثمانينيات لا يوجد أثر للفكر الماركسي ولا لثورة في برنامجه وإنما الانتماء لقيم الثورة الفرنسية "الحرية والمساواة والإخاء" بهدف خلق مجتمع متعاقد.

فمن الواقع، بعد السقوط المريع للنظام السوفيتي ومسكره، أصبح التمسك ببعض المفاهيم إشكالية لمن يتبناها، فكلمات مثل اشتراكية وشيوعية ليس لهما مرجعية محددة بل مرجعيات لا حصر لها أغلبها أفرغ الكلمات

وثقاني. ففي هذه الحال يكون الفكر ترجمة لمطالب فعلية وليس رهبا لشعارات طوباوية؛ فالتجديد الفكري المستند على واقع نه خصوصيته يدعم الحركة السياسية المنظمة في حزب ونقابات مهنية مستقلة وجمعيات أهلية في مطالبتها وتحقيقها.

إن فلسفة نقدية للنظام السائد ضرورية ولكنها غير كافية إذ يلزم تقديم البدائل لما يتم الاعتراض عليه في سياسات الدولة قطاعا قطاعا. على أن تكون البدائل مؤسسة بدراسات خبراء في كل مجال وليس وجهات نظر. فمثلا، ليس كافيا طرح مشكلة الملكية الزراعية وحدها كمقبة أمام حل المسألة الزراعية. إذ يلزم تناول القضية بصورة كلية وطرح حلول علمية حديثة. فمهازة الأراضي يلزم طرح حلها عن طريق تعاونيات ريفية. هذا سوف يقود إلى حزمة من الحلول الثورية فيما يخص الميكنة والري وتوفير المدخلات وتسويق المنتجات. فالميكنة تحل محل العمل التقليدي وتحول القوة العاملة إلى نشاطات مكملة في الريف مثل منتجات الألبان. والري يستلزم ثورة تتم من خلال هذه التعاونيات بأن يستبدل بالري التقليدي وسائل حديثة من ري بالتنقيط والرش واستغلال كثيف التدي في ري الخضروات لا تحتاج لري مكثف. ويضاف الري بالمياه الجوفية برشاد.

الملك

١١٨

وفي هذا الصدد نواجه بازواجية على الصعيد الكوني. فالبلدان الرأسمالية المتقدمة تواجه مسألة "النمو بلا حدود" كمسألة محلية

يسار جديد للفرد

وترتفع دعوات لإيقاف النمو بل وتراجعه في حين أن المجتمعات المتخلفة التابعة لمشكلتها في عدم التوصل لإستراتيجية تنمية متمدة على مواردها واحراز خطوات كبيرة في التقنية والتقدم العلمي. ولذا فلا يمكن تبني ذات التوجه الرأسمالي المتقدم بما يحمله من إشكاليات دون الأخذ في الاعتبار، منذ البداية، مستقبل الأجيال القادمة، فلتحاشي ما ينجم عن تلك المشكلات يلزم التوصل لنمط تنمية مهني على إشباع الحاجات الضرورية للمواطنين كمدخل لتحقيق قدر كبير يمكن بواسطته الخروج من التبعة.

وترتكز قوة الدفع السياسي التقدمي على دعائم متمدة وغير محدودة في تزايدها وتمدها مع الزمن، فالحزب التقدمي مع النقابات والجمعيات الأهلية ركائز مقاومة مجتمعية من أجل مجتمع معاصر ومتقدم. كل من تلك الدعائم في حاجة لقدر كبير من التشويق عبر الحوار وتفعيل ديمقراطية داخلية تقبل التنوع في الرؤية وتبني الأقرب لتحقيق الأهداف بواقعية وعدم الدوران إلى ما لا نهاية في رؤى مثالية لن تجد دعما من المواطنين إذ لا يرون تحقيقها قريبا. ويلزم الالتفات لضرورة التلازم بين مفهومي الحريات الشخصية والحريات العامة فالأول تحققه رهن بالثاني في معركة واحدة.

وفي دراسة جماعية تحت عنوان (عن يسار) شارك فيها ٢٦ خبيرا في كل المجالات أكدوا على أهمية تركيز اليسار الجديد على

تأسيس جمعيات أهلية تكون متخصصة في كل مسألة ولسان حال من يدافعون عنهم ويطرحون مشكلاتهم في مواجهة الجهات المعنية والدولة؛ فالدولة في العالم تركت الكثير من القضايا، لخضوعها للنظام الرأسمالي الممم سواء في البلدان المتقدمة أو المتخلفة، وعلى القوى السياسية سد هذا الفراغ كجزء جوهري في



الأن باديو

المجتمعية سواء كانت تخصه شخصيا أم لا. ومن المهم أن تتوفر في كل جمعية من يتهمون بمق كل القضايا الخاصة بجمعياتهم. أي هناك قاعدة مثينة للتعامل مع القضايا والقيام بدورات تدريبية لمن ينضم للجمعيات بجانب جهوده الذاتية في الإحاطة بها قانونيا واجتماعيا ولئن يلزم التوجه للتوصل لحلول لها.

نضالها السياسي فكل جزئية يتم تحقيق خطوة فيها للأمام هي خطوة من أجل مجتمع أفضل. هذه الجمعيات يمكن أن تخصص كل منها في قضية واحدة مع ضرورة تبني فكرة "شبكة تنسيق" بين بعضها حينما تتقاطع المشكلات، يمكن تصور الجمعيات التالية: "أطفال الشوارع"، "الباحثون عن عمل"، "أصحاب الاحتياجات الخاصة"، "محرارية سوء المعاملة"، "محو الأمية"، "الباحثون عن مسكن"، "علاج لكل مواطن"، "فقراء كبار السن"، "الدفاع عن المستهلكين"، "من خرجوا على المعاش".

السمة الخاصة للجمعيات منذ تأسيسها تتجسد في تشكيلها فهي لا تعتمد على نظام سلطوي هرمي وإنما على علاقات متساوية بين أعضاء يشكل أغلبيتهم العمل التطوعي للقطاع الذاتية بأهمية القضايا التي تخصص فيها كل جمعية، وبالتالي فهي ممارسة ديمقراطية داخل جماعة لمواجهة مشكلة والتداول حول كيفية حلها. أي تجسيد للمسؤولية الفردية للمشاكل

وتؤكد عشرات الدراسات التي نشرت من قبل متخصصين تحت عنوان (التعايش مع كإرادة وأمل) الأهمية الكبرى لمسألة التساند الاجتماعي الجمعي بين الطبقات والشرائح الاجتماعية مهنيا، وعلى صعيد المجتمع، ليصبح المستقبل شاغلا اجتماعيا عاما وليس فقط مطلبيا فرديا. وهذه النظرية هي على نحو ما عودة للعلاقات الإنسانية بالتقارب والمشاركة بعدما حولت الحداثة بتقنياتها المالية الحياة إلى جزر فردية. وهذا كله يستلزم جهودا دؤوبة من أجل إنجاز ديمقراطية سياسية تحرر الفعل الاجتماعي ليشكل التنظيمات والتقابات والجمعيات بحرية.

فالأواقع يفرض أن يفنار البشر بين الثبات على ما اعتقدوا فيه ولم يثبت الواقع إلا فشله، أو محاولة البحث عن بدائل تكون أكثر حظا. فتعديل جزئي لفكر للاحتفاظ باللافتة هو نوع من "السلفية الفكرية" سوف تقود لانعدام الالتفاف حولها وبالتالي تظل مجرد أفكار

دون حط من التجسد، ولذا فالمشكلة تدور حول محور المفاهيم التي يلزم تبنيها لترجمة التوجه الجديد.

فالبيض مثل "سمير أمين" في كتابه "ما بعد الرأسمالية المتهاكمة" و"الآن باديو" في كتابه "الفرضية الشيوعية" و"الآن كاييه" و"روجيه سو" في كتاب "عن يسار" يرون الاحتفاظ بالمفاهيم القديمة مثل اشتراكية وشيوعية وتضمينها محتوى معاصرا يضيف ما استجد منذ استخدام تلك المفاهيم. ولذلك الاختيار وجاهاته في ابقاء لاستمرار البعد الأممي في النضال ضد الرأسمالية. العقبة الأساسية هي التاريخ المأسوي الذي ارتبط بتلك المفاهيم وفشل تجاربه واستخدامه بغير مضمونه الفعلي. وهنا يستبعد الكثير من المفكرين فكرة الثورة لإحلال نظام محل آخر. فكما يقول "باديو": "التجارب تظهر فشل تلك المحاولة لأنها طبقت على الحياة المدنية نظاما سياسيا له طبيعة البناء العسكرية الذي قاد الثورة. والنضال الجديد يهدف، دون الاستيلاء

على الحكم، إلى التوصل لإعادة تنظيم الحياة نحو نظام مساواة بالتخلص من الملكية الخاصة وتجاوز نظام تقسيم العمل القائم عليه. فحتى فكرة الحرية تفقد معناها في نظام يسمى بالديمقراطي إن لم تكن هناك عدالة ومساواة وغياب للملكية الخاصة، فالحرية في هذا النظام

مرهونة بوضع كل فرد اقتصاديا وبالتالي محدودة بطروقه. والخيار السياسي في هذا النظام رهن بقوانين ومكانة اقتصادية ليست متاحة لكل مواطن وإنما للبيض فقط".

المقابل، بحسب "كورنوليوس كاستروبياديس"، هو نظام مساواة تتاح الفرصة فيه لكل مواطن على قدم المساواة فهنا يكون للديمقراطية معناها الفعلي فالهدف هو إحداث تحول بالمجتمع للوصول لمجتمع منظم نحو الاستقلال الذاتي للفرد وللجميع بالتخلص من كل أشكال الهيمنة التقليدية فكرية وغير فكرية عبر إنجاز الاستقلال الذاتي للفرد والمجتمع. هذا يعني الوصول إلى إدارة ذاتية على صعيد المجتمع لأفراده وككل والتوصل إلى ديمقراطية مباشرة على المستوى السياسي والإدارة الذاتية اقتصاديا.

ونختم بما يقوله إيمانويل فاليرشتاين في كتابه "نظام العالم: مقدمة": "إن التحول من نظام لآخر يشهد فترة صراع عنيف، وعدم يقين غالب، ومعاودة بحث عميق للمعرفة. فقبل كل شيء علينا محاولة فهم ما يحدث بوضوح. وبعد ذلك علينا التوصل لمعرفة التوجه الذي نأمله في قلب العالم. وأخيرا، تفكر في الطريقة التي علينا اتباعها اليوم لنصل للفاية التي نأملها".



سمير أمين